

# الخطط الإصلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي في المغرب من عام 1934 – 1939 (دراسة تاريخية)

م.م. أسماء غني داود  
كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة ديالى  
العراق

## الخلاصة

كانت اول الإصلاحات في عهد الاحتلال الفرنسي للمغرب هو تأسيس وزارة التعليم تشمل على هيئات تفتيش وتوحيد البرامج التدريسية لكل المغاربة بغض النظر عن التباينات الاقليمية والعرقية والاجتماعية بان التعليم وسيلة مهمة في مقارعة الفساد والطغيان الحكومي اللذان اورثها النظام الاستعماري الاستيطاني اما الحريات العامة والخاصة اكدت على تعزيز القوانين الموجودة التي تحرم العبودية وتجارة العبيد كما تناولت حرية التعبير والتجمع والحركة وتشير الى ان التأثيرات الشرقية والغربية بالذات يمكن التمييز بينها وكلاهما كان حاضراً على سبيل المثال البند المتعلق بالعبودية وادانتها هو موضوع يتفق عليه قاسم امين وغيره من المتنورين الاسلاميين وكذلك الاوربيين وفي البنود المتعلقة بحرية الصحافة والتجمع نجد بان بصمة عصر النهضة العربية وعصر التنوير والثورة الفرنسية واضحة جداً لم يظهر شيء مهم في المغرب عن موضوع العمال الصناعيين فقد ساهم عمر عبد الجليل في الصحيفة الثانية بمقالتين فقط وصف فيها وبشكل مطول عن مشاكل الفلاح الذي انتقل للمدينة وعن مشاكل الصناعات الحرفية التقليدية والحرفيين في مواجهة المنافسة الاجنبية لم يكن الوطنيون المغاربة عام 1934 مهتمين كثيراً بمشاكل الطبقة العاملة ربما بسبب اصولهم البرجوازية وبيدوا واضحاً بان البنود المتعلقة بمؤسسات الصحة العامة قد اتبعت نموذج الخدمات الصحية التي اسسها الفرنسيون انفسهم في المغرب وكان الهدف من ورائها تحسين الوضع الصحي للسكان ولا يخفى تأثير اليسار الفرنسي على البنود المتعلقة بالرفاه الاجتماعي فنصت على تأسيس صناديق للأيتام والمسنين الفقراء والعاطلين عن العمل وتكون الحكومة هي المسؤولة عن تمويلها وقد ظهر القليل جداً عن موضوع الجنسية المغربية والهوية المدنية كما تناولت الخطة الإصلاحية الاستخدام الرسمي للعربية والعلم المغربي والاعتراف العطل الرسمية لقد انتقدت الخطة لضعف نظريتها الاقتصادية ودرجة تمثيلها المشكوك فيها لم يكن الوطنيون المغاربة عام 1934 يبحثون عن الاستقلال بالضبط في هذه الفترة التي مرت بالمغرب والتي استغرقت زهاء اربع سنوات كانت الحركة الوطنية فيها تجتاز مرحلة النمو كما كانت تبحث عن اهدافها الاستقلالية وكانت لديها عدة مطالب منها إلحاق كل ادارة بالوزارة المغربية التي تمس اختصاصاتها وتطالب كذلك بتشكيل حكومة مغربية تضم الوزارات الضرورية لتسيير شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقد حققت كتلة العمل الوطني خطوة ذاتية اولى واذا اكتشفت نفسها بعد ان اصبح في مقدرتها ان تقوم البديل للحكم الاستعماري في المغرب بيدوا ان الإصلاحات تم توظيفها جيداً لخدمة الحكم الفرنسي في المغرب وبما كانت السنوات 1938-1939 هما الاكثر هدوء في تاريخ المحمية فقد كان الإصلاح يتعافى بشكل جيد وانخفضت معدلات البطالة وارتفعت صادرات الزراعة والمعادن وحتى ان الذكرى السنوية لموضوع البربر التي صادفت في 2 ايار 1939 مرت بدون حوادث تذكر وفي 29 اب من ذلك العام ذهبت بعثة من الوطنيين لزيارة المندوب السامي الفرنسي.

## Reform Plans during the French Occupation of Morocco from 1934 - 1939 (A historical study)

### ABSTRACT

The first reforms in the era of the French occupation of the Maghreb were the establishment of the Ministry of Education, which includes the inspection and standardization of teaching programs for all Moroccans regardless of the regional, ethnic and social differences. Education is an important means of combating corruption and governmental tyranny inherited by the colonial colonial system. Existing laws that prohibit slavery and the slave trade, as well as the freedom of expression, assembly and movement, indicate that the eastern and western influences can be distinguished, for example, In the articles on freedom of the press and assembly, we find that the impression of the Arab Renaissance, the Enlightenment and the French Revolution is very clear. There was nothing important in Morocco about the subject of industrial workers. Omar Abdel Jalil contributed to the second newspaper In two articles he described in detail the problems of the peasant who moved to the city and the problems of traditional craftsmen and craftsmen in the face of foreign competition. In 1434, Moroccan nationalists were not much interested in the problems of the working class, perhaps because of their bourgeois origins It is clear that the items related to the public health institutions followed the model of health services established by the French themselves in Morocco, the aim of which was to improve the health status of the population and the impact of the French left on the items related to social welfare, the establishment of funds for orphans and elderly and the poor and the unemployed and the government is Which was responsible for funding and has appeared very little on the subject of Moroccan nationality and civic identity The reform plan also dealt with the official use of Arabic and Moroccan science and recognition of official holidays The plan was criticized for the weakness of its economic theory and the degree of representation The Moroccan nationalists in 1934 were not looking for independence exactly in this period that took place in Morocco, which lasted about four years. The national movement was in the process of growth as it was looking for its goals of independence and it had several demands including the annexation of each administration to the Moroccan ministry It also calls for the formation of a Moroccan government that includes the ministries necessary to manage the country's political, economic and social affairs. The National Action Bloc has achieved a first step, and if it finds itself in a position to replace the colonial rule in Morocco, Which was well employed to serve the French government in Morocco and since the years 1938 - 1939 are the quietest in the history of the protectorate was reformed well and reduced unemployment rates and increased exports of agriculture and minerals and that the centenary of the subject of righteousness, which occurred on May 2, 1939 passed without a few incidents On August 29 of that year, his mission went from the two countries to visit the French High Commissioner .

## المقدمة

ان التحديث عن الخطط الإصلاحية في عهد الاخلاص الفرنسي ولا سيما في مجال التعليم ولا تحتاج ان نوضح ان التعليم كان ستنند على أسس واختيارات استعمارية فاللغة العربية لها مكان ثانوي وبدون برنامج ولا تخطيط وهي لا تعلم في الابتدائي الا في الاوقات الزائدة عن البرنامج الفرنسي ولوان بعض الاساتذة الذين اختيروا لبعض الثانويات في المدن الكبرى كالرباط وفاس ومراكش وكانوا من القرويين كانوا يبذلون جهوداً مشكورة لتعليم تلاميذهم مبادئ اللغة العربية والفقہ الاسلامي ولم يكن التعليم يستهدف تكوين الاطرحتى للتعليم نفسه كما ان اهمال النظام القضائي المغربي سواء في تكوين الاطارات او وضع القوانين او تكوين الجهاز ان الاستعمار الفرنسي كان استعمار استيطانياً فهو لا يعتمد على الاستغلال الاقتصادي والعسكري والامبراطوري الاستراتيجي فحسب ولكنه يستهدف اقامة معسكرات يدفع بالفرنسيين الى الهجرة اليها لاتخاذها وطناً ثابتاً يستغلون فيه كل امكانياته الاقتصادية ليدر ذلك مردوداً مهماً على الاقتصاد الفرنسي اما تنظيم الحرفيين او الصناع التقليديين فلم يكن يعتمد على فكرة نقابية بمقدار ما كان يعتمد على فكرة وطنية التنظيم النقابي ليس مثمراً في مصانع بدائية مبسطة رب العمل فيها يقوم بدور العامل ومساعدوه من العمال يستهدفون تعلم الصناعة اكثر مما يستهدفون العمل لكسب الوقت القوانين الاجتماعية ونظام التأمين الاجتماعي لم يكن معروفاً في المغرب وقد صدرت بعض القوانين لتنظيم العمل ولكنها كانت تنسم بطابع العنصرية فبعض الحقوق التي تضمنها هذه القوانين خاصة بالعمال الاوربيين والقوانين التي تطبق على العمال المغاربة كمدة العمل والعطلة الاسبوعية والرخصة السنوية المأجورة لا تطبق على العمال الفلاحين وبالطبع لم يكن ارباب العمل يحترمون بعض الحقوق التي أقرتها القوانين للعمال المغاربة ولم تكن توجد آنذاك حتى ادارة خاصة بالشغل اخذت كتلة العمل الوطني تدرس سياسة الحماية بكل ظروفها وممارساتها وقراراتها وميزاتها واصبحت سياسة الحماية موضع محاكمة صريحة من كتلة العمل الوطني بعض هذه المحاكمات هي التي كانت تصدر في مجلة العرب (المغرب) بباريس وبعضها في (عمل الشعب) بفاس واغلبها كان (المسيرون) يلقونه للخلايا الوطنية وللطلبة في النشرات السرية الخاصة.

فقد خرجت كتلة العمل الوطني من حيز المطالب الجزئية الى وضع برنامج محكم محقق لإصلاح الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المغرب وهو برنامج يمتاز بالواقعية وبالفهم الصحيح لمشاكل المغرب ولأهداف نظام الحماية والإصلاحات التي يمكن ان يتطور المغرب في دائرتها نحو المستقبل التي تنشده كتلة العمل الوطني وهو الاستقلال.

**(1) التعليم:-** نص الفصل الخامس من الخطة على تأسيس وزارة للتعليم تشتمل على هيئات تفتيش مسؤولة عن المعايير الاكاديمية والظروف الصحية . ونصت المقترحات على توحيد البرامج التدريسية لكل المغاربة بغض النظر عن التباينات الاقليمية والعرقية والاجتماعية . وكان من المفترض ان تكون هناك مدارس ابتدائية وثانوية وعليا وكذلك زراعية وتجارية ومهنية . وأفترض بالحكومة أن توفر منح دراسية وكان لا بد من ان يتم توفير تدريب رسمي للبنات . ومن بين البنود ال54 تحدث 11 بند فقط عن التعليم الاسلامي وتحدث بند واحد فقط عن ضرورة انشاء مدارس حرة والغاء كل القوانين التي تعيق هذا (1).

وساهم عمر عبد الجليل بستة مقالات عن التعليم في صحيفتي المغرب و Action du peuple وقدم اليزيدي وين جيلون 4 مقالات لكل منهما ، اما الكويزاني فقد قدم 3 مقالات وحسب . ولعدم توفر معلومات كافية عن من كان المسؤول عن كتابة هذا الفصل فالراجع . بأنه نتاج نقاشات جماعية (2).

ويمكن رؤية تأثير السلفية في الأهمية النسبية التي مُنحت لإصلاح التعليم (هناك فصلين آخرين من الخطة فقط يفوقان في طولها الفصل الخامس) ، ولكن تخصيص بند واحد فقط للمدارس الحرة اشار الى اضمحلال مكانتها . وبرز تأثير شرقي اخر بدأ في التفوق على السلفية الا وهو الفكرة العلمانية ، وهي من احدى مميزات النهضة العربية بشكل عام ، التي تقول بأن التعليم وسيلة مهمة في مقارعة الفساد والطغيان الحكومي اللذان اورثهما النظام الاستعماري الاستيطاني . ويمكن أن نقول بأن فكرة التعليم المجاني والالزامي في التعليم الابتدائي ربما تكون جاءت من مصطفى كامل وزغلول باشا . وربما تعكس البنود 25 و30 عن تعليم المرأة أفكار قاسم أمين ، وهذه الافكار كلها لا بد وان تكون معتادة لدى حسن بو اياي ومكي ناصري اللذان قضيا عدة سنوات في جامعات القاهرة (3).

ولكن كل هذه البنود توحى بالتأثير المباشر لفرنسا . وربما تشير الافكار التي تنص على ضرورة أن يكون التعليم "وطنياً" بدون اعتبارات "اقليمية او اجتماعية" الى تأثير فرنسي اكثر منه شرق أوسطي ومن الواضح بان مقترحات هذا الفصل جاءت على نفس نمط النظام الفرنسي المتبع في المغرب وقد عُدل فقط لإسكات الصيحات المتعالية للتقليديين . وبالإضافة هذا كله ، من ما لاشك فيه هو أن اولئك الذين سيطروا على النقاش كانوا من ذوي التوجهات الغربية . وحتى تلك الافكار التي التقطها نصري في مصر قد تغيرت بشكل كبير بفعل دراسته الخاصة لعلم أصول التدريس التي عمل جاهداً لتحقيقها في السوربون وفي جامعة جنيف . وهكذا فمن المنطقي القول بان التأثيرات الشرقية والغربية عززت احداها الاخرى ولكن بالتأكيد التأثير الفرنسي كان هو المسيطر (4) .

**(2) الحريات العامة والخاصة :-** فقد تناولها الفصل الثاني ، وخصصت البنود الاحد عشر الاولى من الثمانية عشر بأكملها لتكرار اضهاد الحريات الفردية التي ناقشها الجزء الثاني من هذا الكتاب . وحاول البند 12 تعزيز القوانين الموجودة التي تحرم العبودية وتجارة العبيد . اما البنود 13-18 فقد تناولت حرية التعبير والتجمع والحركة (5) .

ويعد هذا الفصل واحد من اقصر الفصول لان معظم محتواه كان قد نوقش ضمن فقرة الاصلاح القضائي ، ولكن كانت الحريات المدنية موضوعاً لاكثر من 17 مقالة في صحيفتي المغرب و puevple وكتب معظمها الكوزاني وبلفرج وبن جيلون . ووفقاً لمصادر الكاتب فإن بو اباد والكوزاني ونصري هم اكثر من تعاون في اخراج هذا الجزء من الخطة ، وهذا يؤكد مرة اخرى التأثير المسيطر للتعليم الفرنسي (6) .

وبرزت محددة في الفقرات 1-11 من هذا الفصل . فقد أبرزت الحريات التي تمتع بها الفرنسيين في المغرب ، حالة الظلم لدى اولئك الذين انكرت عليهم هكذا حقوق وهكذا طموحات . وكشفت الصفحة 34 من المقدمة بان المغاربة يعتبرون التشريع النافذ والذي يتمتع به الاوربيين مقنع جداً بحيث يجب ان يتم تعميمه ليشمل السكان الاصليين . وهنا في هذه النقطة لا بد من أن نلاحظ بأن "اعلان حقوق الانسان والمواطن" بينما كان له تأثير عام على المقاربة ، الا ان تأثيره المباشر على الخطة كان قليلاً ، فنحن لا نجد تكراراً للأفكار التي جاءت في الاعلان ، وفيها بأن القانون هو تعبير عن الادارة العامة ، وبأن حقوق الانسان هي الحرية المساواة والأمن والتملك (مع أن تضميناتها محسوسة في الخطة) أو بأن الانسان برئ حتى تثبت ادانته (7) .

وهنا نشير الى ان التأثيرات الشرقية والغربية بالكاد يمكن التمييز بينها . فكلاهما كان حاضراً ، على سبيل المثال البند المتعلق بالعبودية وادانته هو موضوع يتفق عليه قاسم امين وغيره من المتنورين الاسلاميين وكذلك الاوربيين . وفي البنود المتعلقة بحرية الصحافة والتجمع نجد بأن بصمة عصر النهضة العربية وعصر التنوير والثورة الفرنسية واضحة جداً . فقد اعتبر الكواكبي ، احد رواد النهضة العربية ، حرية الصحافة والتعليم مسؤولية الحكومة ودلالة على مشروعيتها ، وكان قيام المستقيدين من ثمار الثورة الفرنسية – اي المستوطنين الذين جلبوا معهم ارثهم المدني الزاخر بالحريات – بإنكار هذه الحقوق على المغاربة قد ادى الى نتائج عكسية حيث جعل هذا المغاربة يثمنونها اكثر ويريدونها كحق من حقوقهم (8) .

**(3) الطبقة العاملة:-** لم يظهر شيء مهم في المغرب أو peuple عن موضوع العمال الصناعيين . فقد ساهم عمر عبد الجليل في الصحيفة الثانية بمقالتين فقط وصف فيهما وبشكل مطول عن مشاكل الفلاح الذي انتقل للمدينة وعن مشاكل الصناعات الحرفية التقليدية والحرفيين في مواجهة المنافسة الاجنبية ، وساهم محمد الخولتي بمقالة عن هذا الموضوع . وكتب هذا الفصل من الخطة محمد اليزيدي ومعه مكي نصري الذي شارك في التنقيح النهائي . ويبدو هنا التأثير الفرنسي مسيطراً ولكنه ليس الوحيد (9) .

لم يكن الوطنيون المغاربة عام 1934 مهتمين كثيراً بمشاكل الطبقة العاملة ربما بسبب اصولهم البرجوازية . فقد كان اليزيدي هو الوحيد بين زملاءه الذي ينتمي لعائلة من بيئة بسيطة (فقد كان والده مجرد ساعي) وربما لهذا السبب عمل تقريباً بمفرده على هذا الفصل . ولهذا فإن معظم بنوده أخذت حرفياً من Bulletin Officiel (نشرة الحقوق الفرنسية في المغرب) واحتوت التشريعات التي تخص العمل في المغرب (بالنسبة للعمال الفرنسيين) وهي نفسها الموجودة في العاصمة الفرنسية : حددت ساعات العمل اليومي بثمان ساعات فقط (10) ، وُحددت معايير الصحة في اماكن العمل ، ومساكن العمال ، ونصت ايضاً على تأسيس نقابات العمال التي تضمن حقوق العمال وتأسيس صناديق تدعمها الحكومة لتأمين دعم للبطالة والمرض ووضع حدود او قيود على عمل الاطفال والنساء . وجاءت فكرة حق التنظيم بشكل مباشر من فرنسا وذلك لان العمال الفرنسيين انفسهم لم يكن لهم حق التنظيم في المغرب حتى العام 1936 (11) .

ظهر القليل جداً عن موضوع الصحة والرفاه العام على صفحات صحيفتي المغرب وpeuple ، فقد قدم كل من عبد الجليل والخولتي والسيدة بن جيلون مقالة واحدة فقط . ولم يتذكر أي من الوطنيين الذين تمت مقابلتهم من الذي كتب هذا الفصل من الخطة (الفصل السابع) ومن المحتمل جداً أن يكون نتيجة العمل المشترك<sup>(12)</sup> . ويبدو واضحاً بأن البنود المتعلقة بمؤسسات الصحة العامة قد اتبعت نموذج الخدمات الصحية التي أسسها الفرنسيون أنفسهم في المغرب وكان الهدف من وراءها تحسين الوضع الصحي للسكان الذي كان متدهوراً قبلها . ولأن أي مؤسسة تم تأسيسها من قبل المستعمرين يُعد مكسباً مقارنة بما كان عام 1912 فقد كان هناك القليل مما يستطيع المغاربة التذمر حوله ، والقليل من البنود التي وردت في هذا الفصل يمكن تتبع جذورها النابعة من مظالم شرعية<sup>(13)</sup> .

**(5) الرفاه الاجتماعي:-** ولا يخفى تأثير اليسار الفرنسي على البنود المتعلقة بالرفاه الاجتماعي : فنصت على تأسيس صناديق للأيتام والمسنين ، الفقراء والعاطلين عن العمل وتكون الحكومة هي المسؤولة عن تمويلها<sup>(14)</sup> .

**(6) الجنسية المغربية:-** وقد ظهر القليل جداً عن موضوع الجنسية المغربية والهوية المدنية على صفحات الصحيفتين المذكورتين ولم يستطع احد تسمية الشخص الذي كتب هذا الفصل في الخطة (الفصل الثالث) ، ولكن ما يمكن قوله هو أن محتواه يعكس التأثير الغربي الطاعني . وبالرغم من أن مفهومي "الاحساس الأحمي او بكونونة الامة " و " القومية " أصلها شرق اوسطي ، الا أن البنود المفضلة الواردة في هذا الفصل مشتقة من القانون الفرنسي عن الموضوع ، ومعظمها ثورية بطبيعتها فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر منها: حق الاختيار بين القومية او الجنسية المغربية او الاجنبية بالنسبة للفرد المولود في المغرب من ابوين اجنبيين ، خلق الجنسية عن طريق التجنيس ، والتضمنين الواضح لليهود بصفتهم مواطنين مغاربة . وكانت معظم هذه القوانين هي قوانين فرنسية موجودة في المغرب ولكن ما اراده كُتاب الخطة هو مجرد تعميمها بحيث تشمل كل المغاربة بدون تمييز<sup>(15)</sup> .

**(7) الاستخدامات الرسمية:-** أما الفصول المتبقية من الخطة (6 ، 14 ، 15) فقد تناولت ادارة ال habous والاستخدام الرسمي للعبودية والعلم المغربي ، وأما الاعتراف بالعبودية الرسمية فقد كان يفتقر لأي أهمية او قيمة ايولوجية وقد شغل 7 صفحات فقط من الخطة<sup>(16)</sup> .

#### الخصائص العامة للخطة الاصلاحية في المغرب

لقد انتقدت الخطة لضعف نظريتها الاقتصادية ودرجة تمثيلها المشكوك فيها ، بينما أنتقد من كتبها ووصفوا بالتناقض والانتهازية وجاءت التهمة الاولى مرتبطة بالبنود الخاصة بالفصل بين السلطات . فقد ورد الفصل بشكل واضح في الفقرة 14 من الفصل 4 التي ضمننت للقضاة الحرية من التدخل الاداري في تأدية وظائفهم . بينما كان الفصل ضمنياً في أماكن اخرى ، كما في الفصل الاول ، الفقرة 47 (ج) حيث أعلن بأن موظفو الخدمة المدنية غير مؤهلين للانتخابات التي تشكل المجلس الوطني . ومع هذا يبدو الخرق واضحاً للمبدأ الاساسي في الفقرة 44 من الفصل الاول والفقرة 28 من الفصل الرابع حيث تم منح السلطات التشريعية والقضائية بمجملها لشخص السلطان . ولاحظ تشارلز أندريه جوليان عميد كلية الاداب في جامعة المغرب وصديق متعاطف مع المغاربة ، بأن منح السلطة المطلقة للسلطان يتعارض مع النظام القائم على التمثيل والانتخاب العام . ولكن وبينما أعترف علال الفاسي بالتناقض ، قال بأنه حتى لو أن الوطنيين كانوا ديمقراطيين متحمسين ، وهم في الواقع ليسوا كذلك ، الا ان المرء كان مجبراً على البدء من حقيقة أن السلطان كان مطلقاً ، نظرياً اذا لم يكن عملياً ، وبأن البنود الدستورية للخطة كان الهدف منها بدء " مرحلة أولية نحو حكومة دستورية حقيقية ... مع الاعتقاد والصادق بأنها ضرورية بصفتها مفصل تدريجي في تطبيق الديمقراطية من خلال فترة تجربة للمشاركة في المجالس البلدية والاقليمية " واذا ما نظر لها من هذا المنظور ، فإن الخطة عندها ستحمل من المعنى الكثير وهنا لا بد من القول بأن الاجراء الذي تم اتباعه مباشرة بعد الاستقلال كان في هذا السياق . فلقد بادر الحسن الخامس وخليفته حسن الى تأسيس مؤسسات تمثيلية ولهذا فان صندوق الاقتراع ، مع أنه ليس صادماً 100% ، يؤخذ بشكل جدي اليوم في المغرب وفي العام 1963 أصبح اخر خليفة في السلالة الشريفة اول حاكم دستوري للمغرب<sup>(17)</sup> .

وتحدث بعض الفرنسيون عن تناقض آخر في الأساس الديني للقضايا التي قالوا بأنه معتمد على الخلفية السلفية للوطنيين . وقال جوليان بأن هؤلاء وغيرهم كان لديهم مشاكل مع البنود المتعلقة بالحريات الديمقراطية ، ومع أن هذه ملاحظة تُعد من مميزات الليبرالي العلماني الفرنسي إلا أنها بعيدة عن منظور الخطة في هذا الخصوص ، حيث أن المغاربة كانوا يبحثون وبوعي كامل عن مجال يتكامل منه الدين مع السياسة وكان يحدهم الأمل بأن يستطيع بلدهم تجنب اللأخلاقية والفساد الذي اتسمت به الحياة العامة في فرنسا<sup>(18)</sup>.

وإذا ما كانت هكذا تناقضات قد قوضت فعلاً من مميزات الخطة في عيون الفرنسيين ممن انتقدوا ، فقد فشلوا في الواقع في احباط المغاربة الذين برروا وفسروا كل ما ورد من انتقادات . وبالإضافة لهذا كانت حدة هذه التهم والانتقادات اقل بالنسبة للوطنيين المغاربة كونهم فهموا جيداً النظرية الاشتراكية الفرنسية التي نبعت منها معظم هذه الانتقادات ، وادركوا كذلك بأن هذه النظرية لا تتماشى مع ما يفعله النواب الفرنسيون في فرنسا ولا ما يفعله<sup>(19)</sup> الاشتراكيون المستعمرون في المحمية . وأن أولئك الذين ينتقدون الوطنيين الافارقة بالتناقض يجب أن ينتبهوا لما قاله أميرسن : " أن الاتساق والانسام الاحمق ما هو الا غول يهدد العقول الصغيرة ، وهو ما يبجله ويعبده رجال الدولة الصغار الشأن والفلاسفة والكهنة"<sup>(20)</sup>

اما تهمة الانتهازية فيمكن اثباتها ويجاد اساس لها اكثر من تهمة التناقض ، وخصوصاً في البنود الاقتصادية من الخطة . فمن جهة تبنى الوطنيون سياسة الباب المفتوح مع المغرب كي يستطيعوا الاستعانة واللجوء للييسار الفرنسي وللموقعين على قانون (او اعلان) Algeciras وللمغاربة أنفسهم الذين لم تكن صناعاتهم منافسة بأي شكل من الاشكال للصناعات الغربية . ومن جهة أخرى طالبت بحماية الصناعات التقليدية المغربية كصناعة ال babouches\* وطالبت بوقف كسب النفايات الاجنبية في المغرب (في هذه الحالة النفايات اليابانية) وهذا مطلب لم يرق للحرفيين المغاربة فحسب بل ولكنه لم يعارض مع اعلان " قانون Algeciras\* الذي لم تكن اليابان من البلدان الموقعة عليه . ومع هذا فربما لا نحتاج للقول بأن هذا النوع من الانتهازية بالكاد يمكن للأوروبيين ادانته لانهم هم من علم العالم كله ما يعرفونه عن التعريفات الكمركية<sup>(21)</sup>

ويمكن تتبع مبدأ الانتهازية في المقترحات الداعية لتأميم الصناعة والمنافع العامة والموارد المالية . وكان من المفترض أن تروق هذه المقترحات للمغاربة الذين يفتقرون لرؤوس الاموال الخاصة التي يتطلبها هكذا مشاريع ، وتروق كذلك لاشتراكية اليسار الفرنسي ولسلطات المحمية التي رغبت بغلق الباب الذي تُرك موارباً للمنافسة الخارجية بسبب قانون Algeciras . وهكذا أستخدم الوطنيون ذكائهم وحذاقتهم لاستغلال كل العوامل التي توافرت للمغرب (موقع جغرافي متميز) مكانه في التجارة الدولية ، والقانون الدولي وحتى ضعف صناعته وتمويله ) بهدف أن تروق هذه المقترحات للجميع الا الامبريالي العنيد الضال<sup>(22)</sup>

واخيراً ، يبدو جلياً بأن خطة الاصلاح كانت بالفعل "اصلاحية" ومع هذا لم يكن الوطنيون المغاربة عام 1934 يبحثون عن الاستقلال بالضبط كما كان حال فرحات عباس . فلم يذكر في اي مكان من الخطة تلميح عن انهاء نظام المحمية او الاستقلال أو حتى الإشارة الى سحب فرنسا لسيطرتها على المغرب وشؤونه الخارجية والدفاعية . لم تكن الخطة اداة فصل كما هو حال الاعلانات الافريقية الشمالية . كان هدف الوطنيون المغاربة في سنوات ما بين الحربين هو ببساطة اصلاح نظام المحمية<sup>(23)</sup>

وقد بدء هذه السياسة بتعيين اثنين من محرري صحيفة peuple في هيئته الاستشارية ، والشخصين هما محمد تعزي ومحمد عمر الحجاوي . وكان تعزي من خريجي كلية مولاي ادريس في Fe2 واما الحجاوي فكان خريج مدرسة Janson – de – Saily ومدرسة العلوم السياسية في باريس . وكلاهما من عائلتين مغربيين معروفين وجسد اختيارهما عودة Nogues الى سياسة ليوتي في تعاونه مع النخبة المغربية . وفي نفس السياق<sup>(24)</sup> حافظ المندوب السامي على روابط جيدة مع خريجي كليات Fe2 السابقين وكذلك خريجي كليات الرباط ومراكش ، وطلب النصح منهم في مجال الميزانية وغيرها من أمور السياسة والاحتفاظ بأماكن لهم في القسم المغربي من مجلس الحكومة<sup>(25)</sup>

في بداية 1937 كان Nogues قد أنجز موضوع تقليل رواتب الموظفين والكادر العسكري الفرنسي وواجه في هذا مقاومة بيروقراطية كبيرة . ويمكن القول بأن Nogues ساهم في عقد مؤتمر التنسيق في شمال افريقيا الذي بدء اعمال في باريس وللفترة ما بين 7 – 12 تشرين الثاني 1937 وكان برئاسة ألبرت ساروت وأوصى المؤتمر

\* ال babouches : وهي صناعة النعال المغربي الكلاسيكي (البابوج)

\* مؤتمر Algeciras : أُقيم في مدينة Algeciras الاسبانية لمناقشة علاقة فرنسا بالحكومة المغربية (1906) عنه اعلان عُرف بإعلان Algeciras

بإصلاحات اقتصادية (إغاثة المجاعة ، مساعدة الحرفيين ، تأسيس مشاريع الري ، وتوفير فرص عمل لتقليل نسب البطالة) وبإصلاحات عدلية ، وتوسيع التعليم العام والمهني وقبول اعداد اكبر من النخبة المحلية في الهيئات الادارية التمثيلية . وكانت مذكرة Nagues في 22 تشرين الثاني هي النتيجة المباشرة لهذا الاجتماع ، وقد بُذلت جهود صادقة لتحقيق بعض هذه الإصلاحات وفقاً للتمويل القليل المتوفر . افتتحت مدارس جديدة للاطفال المغاربة ، وتم توفير منح دراسية للدراسة في فرنسا ، وتم تشريع قانون خاص لاختبار ال cadis لمحاكم الشريعة . ووضعت الأسس المناسبة لخلق ارضية من الثقة المتبادلة بين السلطان والمندوب السامي . وفي الثاني من تموز لحصر Nagues للقسم المغربي من مجلس الحكومة كل الانجازات التي تم تحقيقها في السنة اشهر الماضية حتى أن شكيب ارسلان نفسه اعترف بالتقدم الجوهرى الذي حصل<sup>(26)</sup> .

ويبدو بأن مزيج القمع و اشارات التصالح والإصلاح تم توظيفها جيداً لخدمة الحكم الفرنسي في المغرب . وربما كانت السنوات 1938 و 1939 هما الأكثر هدوءاً في تاريخ المحمية . فقد كان الإصلاح يتعافى بشكل جيد ، وانخفضت معدلات البطالة ، وارتفعت صادرات الزراعة والمعادن . وحتى أن الذكرى السنوية لموضوع البربر التي صادفت في 2 ايار 1939 مرت بدون حوادث تذكر وفي 29 آب من ذلك العام ذهبت بعثة مكونة من الوطنيين : محمد غازي ، بوبكر قدرى ، احمد جيركادي واحمد بن كابريرت لزيارة المندوب السامي كي تعلن ولاءها وولاء الوطنيين لفرنسا في حال نشبت الحرب . ويبدو بأن المغرب قد قَبِلَ بالطغيان المُحسن الفرنسي<sup>(27)</sup> .

### كتلة العمل الوطني والمطالب الإصلاحية الكتلة والمطالب (مرحلة إيجابية)

في هذه الفترة التي مرت بالمغرب والتي استغرقت زهاء اربع سنوات كانت الحركة الوطنية فيها تجتاز مرحلة النمو كما كانت تبحث عن اهدافها الاستقلالية ولكنها لم تكن تجد الفرصة المواتية للإعلان عن هذه الاهداف التي كان الإعلان عنها في حاجة الى قوة شعبية من جهة والى تأييد رأي عام خارجي من جهة اخرى واذا كانت هذه المرحلة قد امتازت ايضاً بتشديد الحصار على الحركة الوطنية المغربية فان الفرنسيين في باريس او المغرب كانوا يتصدون الحركة الوطنية ويصفونها بالسلبية التي تتجه الى انتقاد كل عمل تقوم به الادارة الفرنسية في المغرب دون ان يكون عندها بديل لهذا العمل وامام هذا التصدي اخذت جماعة الوطنيين تفر في القيام بعمل يصد هذا التصدي وقد درست الوضع على ضوء اتجاهين: احدهما خلق جو من التوتر والاصطدام مع الادارة الفرنسية في مظاهرات عنيفة لفتت النظر في فرنسا والخارج الى هذه الحركة التي اكتسحت الوطن المغربي وثانيها القيام بعمل ايجابي بتقديم مذكرة الى الملك وسلطات الحماية تحدد مطالب الحركة الوطنية<sup>(28)</sup> . وتبلورت المطالب الجزئية التي كانت تقدمها فود الشعب هي مطالب جوهرية اساسية وانتصر الاتجاه الثاني وبدأ العمل في سرية تامة او وضع المذكرة ولكن البحث استمر وخرجت الفكرة من مذكرة الى كتاب يبحث في مقدمة هامة وضعية الحماية من الوجة القانونية والنظرية كما يبحث المشاكل المغربية ثم يقترح لها الحلول في شكل برنامج محقق وقد بدأ العمل في تحضير هذا الكتاب عام 1934 وقدم الى جلالة الملك والسلطات الفرنسية في المغرب وباريس من السنة نفسها<sup>(29)</sup> .

وخصصت المقدمة لتحليل رأي علماء القانون والسياسيين وفي مقدمتهم ليوتي عن الحماية كما يفسرها القانون وكما تطبق في المغرب لتخرج من ذلك بان الحماية اتجهت نحو الحكم المباشر وانها لم تقم بالتزاماتها ويستفاد من التصريحات الكثيرة التي صدرت عن المسؤولين الفرنسيين<sup>(30)</sup> في الحكومة الفرنسية وفي المغرب ان الحماية كانت تدافع عن نفسها في الداخل والخارج بمعنى انها كانت تحل الحكم المباشر محل الحماية التي يعرفها رجال القانون بانها نظام مساعدة ليس من شأنه ان يصنع للبلاد المحمية استقلالها الذاتي وفي الوقت الذي كان المارشال ليوتي يقدم للسلطان التزاماته مرة تلو الاخرى بان المغرب دولة مستقلة تقوم فرنسا بحمايتها وستبقى تحت سيادة السلطان ولها سيادتها الخارجية في هذا الوقت كان يعمل على خلق دولة جديدة (داخل دولة) يكون لها مطلق السيادة في تدبير شؤون البلاد وفي الاستيلاء عن كل مقدراتها ولم تكن تصريحاته وتصريحات المسؤولين بفرنسا الا ذراً للرماد في العيون حتى يظل المغاربة مخدرين بكلمات سيادة السلطان "والاستقلال الذاتي" وحتى لا يكون للثورات القائمة في الجبال أثرها في المواطنين بالمدن وفي (المخزن) السلطة المغربية المظهيرية ثم يتضمن دفتر المطالب مقدمة اخرى تصنع نظام الحماية في ميزان النقد بعد اثنين وعشرين سنة من امضاء معاهدتها وتعترف هذه المقدمة سيادة الامن وبتجهيز المغرب بالعراق والسكك الحديدية<sup>(31)</sup> والبنائيات الادارية ولكنها تنتقد عدم وجود تخطيط للتجهيز وتنفيذ سياسة الضرائب الباهظة التي تفرض على المواطنين وتنتقد اتجاه التجهيز لصالح الاستعمار والشركات الرأسمالية وتنتقد اهمال الميدان العلمي والفكري في تطور

الشعب وتعزو ذلك لسياسة الميز العنصري وبالأخص في نظام العدل فتشير الى الانظمة والتجهيز والاطارات التي وضعتها الحماية للعدل الفرنسي والخاص بالفرنسين والاجانب في المغرب ولكن النظام العدلي بالنسبة للمغاربة ظل على هامش الميزانية العامة فالقواد والقضاة لا يتقاضون اجوراً ثابتة وليست لهم انظمة ولا ضمانات والعدلية المغربية تعبت بدون قانون ولا تشريع ولا مسطرة اجراءات قانونية او مسطرة مدنية ثم ان السلطة مختلطة مجتمعة في يد شخص واحد يختار عادة من الذين لا كفاءة لهم ولا معرفة<sup>(32)</sup>

وتهتم المقدمة كذلك بالتعليم لنظر جانب الميز فيه فتوضح اهداف السياسة البربرية في التعليم والقضاء وتمزيق وحدة الامة وتنتهي المقدمة بشرح الفكرة الاساسية من المطالب وهي اعطاء الحلول لهذه الانتقادات التي توجهها (كتلة العمل الوطني) لنظام الحماية وتطبيقاته في المغرب والمطالب قدمت في اطار الوضع القائم بالمغرب (الحماية) ولكنها تهدف الى تطبيق الفكرة الاساسية في الحماية بمعناها القانوني المحدد وتطالب في مقدمة ما تطالب به " عدم السماح بانتقاص الحدود المغربية وبسط السلطة والمخزنية في سائر اطراف المملكة" وتحاول ان تقضي على الحكم المباشر وان تجعل شؤون الدولة بين ايدي المواطنين وكذلك كان المطالب الثاني في قسم التنظيم الاداري هو: إلغاء كل التشريعات والمؤسسات التي احدثت منذ عهد الحماية على اساس "الادارة المباشرة" وكفالة الاقامة العامة لسائر المعالم الفرنسية في المغرب بالوسائل الادارية او العسكرية ومن هذه المطالب الادارية إلغاء الحكم الاداري العسكري واحلال حكم مدني محله<sup>(33)</sup>

ومن هذه المطالب إلحاق كل ادارة بالوزارة المغربية التي تمس اختصاصاتها وتطالب كذلك بتشكيل حكومة مغربية تضم الوزارات الضرورية لتسيير شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(34)</sup>

وفي التنظيم الديموقراطي للمغرب نطالب بانتخاب مجلس وطني يناقش الميزانية ويدرس الاصلاحات الضرورية للبلاد ولا تحدث ضريبة جديدة ولا يفوت ملك من املاك الدولة ولا يعقد الا بعد دراسته وتحدد المطالب شروط الانتخاب وتطالب بأنشاء مجالس استشارية في الدوائر الادارية ومجالس بلدية منتخبة بطريق القوائم كما تطالب بأنشاء غرف اقتصادية استشارية تمثل المصالح الاقتصادية للفلاحين والتجار والصناع والملاكين وتطالب المطالب بضمان الحريات الشخصية والعامة ويتضمن الفصل النص على حقوق الانسان التي كانت منعدمة في المغرب وإلغاء الميز فيها يخص الصحافة بين الاجنبية منها والمغربية وتحريم توقيف الصحف او منع صدورها إلا بحكم قانوني وحرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات والاندية والنفابات والشركات وإلغاء جوازات السفر بين مناطق المغرب واذن التنقل بين العمالات وضمان حرية السفر للخارج وتطالب المطالب فيما يخص العدل بتوحيد المحاكم ووضع قانون يستمد من الفقه الاسلامي تضعه لجنة من العلماء والقانونيين وان تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية في سائر اعمال المحاكم المغربية<sup>(35)</sup>

وتطالب بالإضافة الى التنظيمات الشكلية للمحاكم بفصل السلطة القضائية عن التنفيذية وحماية القضاء من التدخل الاداري وتحدد المطالب اختصاص كل نوع من المحاكم الشرعية والمدنية والادارية ومحاكم الاستئناف والنقض وشروط القضاة والموظفين القضائيين والوكلاء والمحامين ويختص التعليم ب (54) مادة تطالب فيها الكتلة بالإضافة الى تنظيم شؤون التعليم باجبارية التعليم الابتدائي في الحواضر والوادي واحداث باكلوريا مغربية مساوية للباكوريا الفرنسية وتخصيص الحصص الكافية لتعليم اللغة العربية والثقافة الاسلامية وتاريخ المغرب وجغرافية وتكوين اطارات المعلمين باللغة العربية وانشاء جامعة بكليات ثلاث للحقوق والادب والطب والصيدلة ومدرسة عليا للفلاحة ومدرسة عليا للتجارة وتحدث المطالب عن التعليم الاسلامي في القرويين ويعد ان تطالب بتقوية المعاهد الدينية في مختلف انحاء البلاد تطالب بتخصيص جامعة القرويين للتعليم الاسلامي العالي تكون بها ثلاث كليات الآداب، وأصول الدين، والشريعة الاسلامية<sup>(36)</sup>

ولم تنسى مشاكل الطلبة ومشاكل الاميين الذين قاتهم ركب التعليم والتعليم العسكري وتعليم البنات والاثار والفنون الجميلة وتهتم مطالب الكتلة بالصحة فتطالب بأشاء المستشفيات وتحديد اجور الاطباء ومقاومة الوباء والامراض والبيغاء والضمير والقمار وتشجيع وسائل التربية التي تساهم في الانقاذ الاجتماعي وفي ميدان الشغل تطالب الكتلة بتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل على العمل المغاربة وتحدي مدة العمل في ثماني ساعات وتنظيم اوقات فتح الدكاكين والاسواق واجبارية الراحة الاسبوعية والسنوية للعمال واحداث تشريع لتنظيم العمل الفلاحي وتطبيق التشريع الصحي في مراكز العمل ورفع اجور العمال بحسب حاجتهم وعملهم ونسويتها بأجور الاجانب ومكافحة البطالة بمنع العمال الاجانب من القدوم الى المغرب واحداث منازل صحية للعمال واعطاء تعويضات عن افات العمل وحرية النقابات وتأسيس صناديق تعاونية لمساعدة المرضى والعاطلين تطبيق التشريع الفرنسي على العمال المغاربة العاملين بفرنسا من حيث الصفوف والواجبات منع استخدام الفتيان والفتيات الذين لم يتجاوزوا الثانية عشر من سنهم مشاركة المغاربة في المؤسسات التي إنشأتها الحماية لمراقبة



العمل كاللجنة الاستشارية لليد العاملة والمكتب المغربي لليد العاملة واللجنة الاستشارية لأفات العمال وفي ميدان الصناعة التقليدية تطالب الكتلة بحماية المصنوعات المغربية من المزاومة الأجنبية تأسيس نقابات صناعية منح قروض للصناع لمساعدتهم في ترقية وسائلهم وفي الميدان الاقتصادي تطالب المطالب بحماية الانتاج الفلاحي والصناعي في الاتفاقيات التجارية من المزاومة الأجنبية وتطالب بتأميم استثمار كل المناجم الطبيعية ومناجم النفط والمياه المعدنية والسكك الحديدية والطاقة الكهربائية وصناعة السجائر توحيد السياسة الاقتصادية في المناطق الثلاث وتسهيل المبادلات التجارية بينها واسقاط الحقوق الديوانية وفي ميدان الاستعمار الفلاحي تطالب الكتلة بإلغاء تشريع نزع الملكية لمصلحة الاستعمار لأصحابها إنشاء تعاونيات لتوزيع المنتجات الزراعية وصيانة الفلاحة إرشاد الفلاحين لتطوير الفلاحة بالأساليب الحديثة تعميم السكنى الصحية بالمناطق الفلاحية تحرير الفلاحين من السخرة والعمل الاجباري عند المستعمرين والموظفين وتطالب الكتلة في الميدان العقاري بعدم نزع الملكية إلا للمصلحة العمومية بمعناها القانوني الصحيح وتمكين المواطنين من معارضية انتزاع الملكية منع الفلاحين من تقويت جزء معين من اراضيهم محافظة على ارتباط الفلاح بالأرض الاحتفاظ بأملالك الجماعات ومنع تقويتها توزيع الاراضي الاموات على الفلاحين ومساعدتهم على احيائها عدم تقويت اراضي الدولة وفي ميدان ميزانية الدولة تطالب الكتلة بان يراعي في وضع الميزانية خاصيات الشعب وعدم الالتجاء الى القروض الخارجية ومنع ابتزاز اي شيء من الاموال من المواطنين الا ما يحدده القانون والتخفيف من الضرائب غير المباشرة مراعاة المساواة الاقتصادية في الواجبات الديوانية على البضائع الواردة من الخارج احداث ضريبة على الأجور الثابتة اعفاء الصناع والفلاحين الصغار من الضرائب وهناك مطالب اخرى متفرقة كمنع التبشير المسيحي بين المغاربة ومنع المبشرين من انشاء المدارس والملاجئ والمصانع المغاربة<sup>(37)</sup>.

ومنع المساعدات المالية من ميزانية الدولة لهم ومن المطالب اعطاء اللغة العربية واعتبار المؤلفات العربية مقبولة في الجوائز المغربية قصدنا الى تلخيص هذه المطالب ونحن نستهدف من ذلك امرين اساسيين اولهما: تسجيل العمل التاريخي وثانيهما: تسجيل مرحلة مهمة جداً في التفكير الوطني والسياسي فقد خرجت كتلة العمل الوطني من حيز المطالب الجزئية الى وضع برنامج محكم مرفق لإصلاح الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المغرب وهو برنامج يمتاز بالواقعية وبالفهم الصحيح لمشاكل المغرب ولأهداف نظام الحماية وللإصلاحات التي يمكن ان يتطور المغرب في دائرتها نمو المستقبل التي تنشده كتلة العمل الوطني وهو الاستقلال وهذه المطالب او برنامج اصلاح المغرب كان في دائرة نظام الحماية فان الكتلة لم ترفض حتى الان بصفة نظام الحماية كأساس لحكم المغرب ولكنها كانت ترى ان الحكم الفرنسي لم يلتزم السير في نظام الحماية القانوني والدولي بل خرج من اطارها الذي هو مساعدة المغرب على ادخال اصلاحات ادارية واقتصادية واجتماعية الى الحكم المباشر وخرج من اطار حفظ الثروة المغربية بين يدي المغاربة الى نظام حكم مباشر يسلب المواطنين كثيراً من مصادر ثروتهم ولذلك ارادات الكتلة ان تفضح هذا التعدي لحدود معاهدة الحماية وتخرج الحكومة الفرنسية والاقامة العامة حينما تطلب منهما ان ترجحا بحكم الحماية الى وضعه الطبيعي حتى يكون التطور منه الى حكم ذاتي او الى الاستقلال والمطالب كانت تهدف لهذه الغاية كما قد يلاحظ القارئ وكتلة العمل الوطني كانت تعرف بالطبع ان مجرد تقديم هذه المطالب لا يمكن ان يعود بنظام الحماية الى رشفة ولكنها مع ذلك كانت تستهدف من هذا المطالب هدفين: اولها: ابطال حجة الادارة الفرنسية التي كانت تزعم ان الوطنيين ليس لهم هدف وانما يريدون التنازل للوضع "السليم المستقر" الذي خلفته الحماية فكانت المطالب برهاناً على ان الوطنيين لهم هدف ويعرفون ما اليه يهدفون وثانيها: تكوين مذهب وبرنامج يلتف حوله الوطنيين ويناضلون من اجله في المرحلة التي كانت تعيشها الوطنية المغربية وقد كانت المطالب بالفعل برنامج هذه المرحلة ومحور النضال لتحقيقها وما من شك في ان تقويم هذه المطالب للملك والدوائر الفرنسية في الرباط وباريس لفت النظر الى "كتلة العمل الوطني" وصحح الرؤيا الفرنسية لهذه الكتلة التي كانت تعتبرها مجموعة من الشبان تمتلئ ادمغتهم بأحلام الشباب وبالحد السلمي للفرنسيين فأصبحت بعد ذلك المطالب حزباً له رأيه السليم الواضح في اسلوب الحكم وفي اصلاح الاوضاع واذا كان بعض الفرنسيين الاحرار قد تجاوبوا مع مطالب الشعب المغربي واعتبروها عملاً ببناء الحماية بواجبها في اطاره فان الاستعماريين سواء في المغرب او في فرنسا اعتبروا هذه المطالب تماثياً في جهود العمل التمديني الذي تقوم به فرنسا في المغرب بل اعتبروها خطراً على السياسة الفرنسية في المغرب وخطراً على مستقبل حكمهم ويجب ان ننبه الى افكار مهمة جداً تظهر بها الحركة الوطنية لأول مرة بعد ان انبثقت كبديل لحركة المقاومة في الجنوب اولها: الفكرة الديمقراطية التي كانت اخر شغلة للمطالبة بها على عهد الملك عبد الحفيظ في اخر العقد الاول من هذا القرن 1908<sup>(38)</sup>.

كان اخر عمل تنظيمي لها في الدستور الذي اصدره الامير عبد الكريم اثناء الحرب الريفية<sup>(39)</sup>. وجاءت مطالب الشعب المغربي لتطالب الان بانتخاب مجلس وطني يناقش الميزانية ويدرس الاصلاحات الضرورية للبلاد ولا تحدث ضريبة ولا يفوت ملك من املاك الدولة ولا يعقد فرض الا بعد مناقشته وتؤكد المطالب على ان الديمقراطية يجب ان تشمل القاعدة، اي الاقاليم والمهن ولذلك طالبت بالمجالس الاستشارية في الدوائر الادارية و بانتخاب المجالس البلدية وبانشاء غرف صناعية وفلاحية وتجارية وابحاث الفكرة الديمقراطية يعني عودة السيادة للشعب واهم مظهر لهذه السيادة التحكم في ميزانية الدولة عن طريق مجلس تشريعي وطني منتخب وعن طريق المجالس المحلية والغرف المهنية ومما من شك في ان الكتلة لم تناقش التناقض بين مجلس تشريعي وسلطة اجنبية في ظل نظام الحماية الذي يعطي حق اقتراح والاصلاحات "للمقيم العام الممثل للسلطة الفرنسية في البلاد لم تناقش هذه التناقض لأنها كانت تعتبر مهمة الحماية المساعدة على ادخال الاصلاحات وليس الحكم المباشر ويمكن ان تقوم الحماية مهمتها في المساعدة الفنية والتوضيحية مع وجود مجلس وطني منتخب يناقش الميزانية ويقترح الاصلاحات ويستأذن في الواجبات الضريبية التي تفرض على الشعب ويناقش مع ذلك الاقتراحات الاصلاحية التي يتقدم بها المقيم العام ويساعد السلطة الشرعية والملك في دراستها وقبولها او رفضها كما ان حزب الاستقلال كان يعارض فكرة وضع دستور على عهد المرشال جوان التي طالب بها حزب الشورى والاستقلال لان الحكم المباشر<sup>(40)</sup> كان آنذاك قد تركز ولان تحويل الاتجاه من الاستقلال الى الديمقراطية على فرض ان السلطة الفرنسية قبلت مبدأ وضع نظام ديموقراطي سيكون اجهاضاً للحركة الاستقلالية التي كانت قد خطت خطوات الى الامام في تفويض النظام الاستعماري ولان الفكر الوطني كان قد تطور من الاصلاح في دائرة الحماية القانونية وهو اصلاح يعني التدرج نحو الاستقلال الى الاستقلال الصريح الذي هو طريق الاصلاح وثانية الافكار الاساسية المطالبة بالقضاء على الاستعمار الفلاحي وهو فكرة بلورت الجهود التي بذلتها الكتلة الوطنية في المطالبة بوقف حملة الاستعمار الاستيطاني للمحمرين وتفويت الارض المغربية من الفلاحين الى الاجانب حتى انه في خلال عشر سنوات من الحماية استطاعت السلطات الفرنسية ان تحول 400 الف هكتار من الارض الفلاحية الى المستعمرين الفرنسيين الذين اصبحوا في العشرينات وعلى عهد المقيم العام ستينغ (ابتداء من سنة 1925) ثلاثة اضعاف عددهم في عهد ليوطي هذه الفكرة تذكرها مطالبة الكتلة بالغاء تشريع نزع الملكية لمصلحة الاستعمار وإيقاف الاستعمار الرسمي<sup>(41)</sup> وإرجاع اراضي الاستعمار لأصحابها وانشاء تعاونيات لتوزيع المنتجات الزراعية وصيانة الفلاحة كما تؤكد المطالبة بعدم نزع الملكية الا للمصلحة العمومية بمعناها القانوني الصحيح ومنع الفلاحين من تفويت جزء معين من ارضهم محافظة على ارتباط الفلاح بالأرض والاحتفاظ بأمالك الجماعات وعدم تفويتها وتوزيع الاراضي الاموات على الفلاحين ومساعدتهم على احيائها وعدم تفويت اراضي الدولة وثالثة الافكار الاساسية حرية تنقيب العمال وهو ميدان عملت فيه الجماعة الوطنية الاولى ولكن القانون كان يمنع العمال المغاربة من ان ينتظموا في النقابات حتى عن طريق النقابة الفرنسية والنقابة انما هي وسيلة لضمان حقوق العمال المادية والمعنوية ولذلك طالبت الكتلة بتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل على العمال المغاربة وتحديد مدة العمل في ثمان ساعات ورفع اجور العمال بحسب حاجاتهم وعملهم وتسويتها بأجور الاجانب وحرية النقابات بهذه الافكار الاساسية ارتفعت مطالب الشعب المغربي من مجرد مطالب الى برنامج للإصلاح جدير بان تطبقه حكومة وطنية<sup>(42)</sup> واذا كان فيه نوع من التحجيز لإدارة الحماية الفرنسية فانه البديل الحقيقي للرسالة التي زعمت الحماية انها تحملها للمغرب الا ان يحدث شيء ما بعد تقديم مطالب الشعب المغربي للملك والادارة الفرنسية بالرباط ووزارة الخارجية الفرنسية فقد حققت المطالب:-

1- خطوة كبيرة من كتلة العمل الوطني خطوة ذاتية اولاً اذا اكتشفت نفسها بعد ان اصبح في مقدورها ان تقدم البديل للحكم الاستعماري في المغرب وخطوة نحو الادارة الفرنسية اذا استطاعت ان تعلن بطريق عملي لأول مرة افلاس نظام الحماية بكامله سواء من حيث مخالفة تطبيقه للقانون الدولي او من حيث فشله في تحقيق التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي اتى نظام الحماية بدعوى انه يحمل رسالته فكانت الجراة العملية على اعلان افلاس هذا النظام بالدليل القانوني والواقعي وب تقديم البديل خطوة مهمة من الكتلة في طريق المواجهة التي اتبعها ضد الحماية وكانت هذه الخطوة بداية لمسيرة طويلة<sup>(43)</sup>.

## الخاتمة

لا يمكن في الظروف التي كان يعيشها المغرب الا ان يحدث شيء ما بعد تقديم الشعب المغربي للملك والادارة الفرنسية بالرباط ووزارة الخارجية الفرنسية فقد حققت المطالب:

1- خطوة كبيرة من كتلة العمل الوطني خطوة ذاتية أولاً اذا اكتشفت نفسها بعد ان اصبح في مقدورها ان تقدم البديل للحكم الاستعماري في المغرب وخطوة نمو الادارة الفرنسية اذا استطاعت ان تعلن بطريق عملي لأول مرة افلاس نظام الحماية بكامله سواء من حيث مخالفة تطبيقه للقانون الدولي و من حيث فشله في تحقيق التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي اتى نظام الحماية بدعوى انه يحمل رسالته فكانت الجرأة العملية على اعلان افلاس هذا النظام بالدليل القانوني والواقعي وبتقديم البديل خطوة مهمة من الكتلة في طريق المواجهة التي اتبعها ضد الحماية وكانت هذه الخطوة بداية لمسيرة طويلة لم تنته حتى جلاء اخر جندي فرنسي واسباني عن الجزء الذي استقل من المغرب سنة 1961

2- شعور الادارة الفرنسية لأول مرة بعد القضاء على المقاومة المغربية في الشمال بان هناك مقاومة سياسية منظمة تستطيع ان تجابه نظام الحماية بمطالب منطقية وتستطيع ان تدين نظام الحماية بمنطق وعقلانية منظمة عصرية وان هذه المقاومة السياسية تفرض وجودها ويمكن ان تأخذ مكاناً كمحاور للسلطة الفرنسية اقوى من المحاور التقليدية وهو (حكومة المخزن) التي لم تكن تمثل الاحكومة تشكيلية تدين بوجودها للوجود الفرنسي وهي من الصعق والتعبية بحيث لا تصلح الا ان تكون تابعة وهيكلاً صورياً يعطي الحماية شكل طابعها القانوني ويحمي شكلياً الحكم المباشر الذي انحدرت إليه واحساس الادارة الفرنسية بأهمية هذه الحركة السياسية جعلها تهتم بدراسة المطالب للتعرف على وجهة نظر هذه الحركة وبذلك اكتسبت الكتلة شيئاً من التقدير لفت الانظار الى ان في المغرب حركة وطنية لم تعد تنتقد فحسب كما هي الصورة التي اوحى لها الصحف والمجلات التي كانت تصورها الكتلة في المغرب وفي فرنسا ولكنها تقدم للبلاد برنامج اصلاحات في اطار نظام الحماية.

## المصادر

- (1) عبد المجيد بن جلون، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949، ص20-25.
- (2) محمود العبادي، المغرب ملك وشعب، عمان، الشركة الصناعية، 1960، ص5-9.
- (3) محمد عبد الحاطي جلال، مراكش، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1954، ص15-16.
- (4) جلال يحيى، عبد الكريم الخطابي، القاهرة، المؤسسة العامة للتأليف والنشر، 1968، ص16.
- (5) أمين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال للطباعة والنشر، ص184.
- (6) جلال يحيى، المغرب الكبير، الاسكندرية، دار القومية للطباعة والنشر، 1966، صم، ص189.
- (7) عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب، الرباط، المطبعة الملكية، 1977، ص80-81.
- (8) المصدر نفسه، ص85.
- (9) ابو العباس احمد بن خالد الناصري، الاستقصاء في اخبار المغرب الاقصى، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1957، ج9 ص187.
- (10) المصدر نفسه، ص188.
- (11) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، 1900-1955، ترجمة، نقولا زيادة، الدار البيضاء، دار الكتاب للطباعة والنشر، 1963، ص40.
- (12) المصدر نفسه، ص42.
- (13) علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى، محمد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1955، ص20.
- (14) المصدر نفسه، ص25.
- (15) محمد بو سلام، موجز مشروع قراءة في تطور علاقات بعض الزوايا بالسلطة المركزية، الرباط، 1982، ص97-98.
- (16) المصدر نفسه، ص99.
- (17) أدور الجندي، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال افريقيا، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص45.
- (18) المصدر نفسه، ص47.
- (19) عبد الحميد بن ابي زيان بنشهو، النظام الاداري بالمغرب، طم، الرباط، 1962، ص30-31.
- (20) جون جنز، داخل افريقيا، تقديم حسن جلال العروسي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1957، ج، ص185.
- (21) المصدر نفسه، ص186.
- (22) زاهر رياض، شمال افريقيا في العصر الحديث، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1967، ص170.
- (23) المصدر نفسه، ص171.
- (24) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، تطوان، 1948، ص90.

- (25) نقولا زيادة، صفحات مغربية، ط1، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1961، ص90
- (26) المصدر نفسه، ص136 .
- (27) محمد عبد السلام بن عيود، تاريخ المغرب، ط2، تطوان، دار الطباعة المغربية، ج2، ص80
- (28) كان اعضاء اللجنة التي درست موضوعات المطالب وحررتها الأستاذة: محمد اليزيدي، وعمر عبد الجليل والمرحوم علال الفارسي، ومحمد الوزاتي، والمرحوم محمد غازي، والحاج الحسن ابو عباد، والمرحوم سعيد حجي وانضم اليهم ابو بكر القادري وقد عرضت بعد تحريرها على جماعة اخرى منهم الملكي الناصري ففححتها بالإضافة والحذف وساهم في التحرير والترجمة: المرحوم سعود الشكير، واحمد بناتي وبنبغي ان تذكر ان فكرة تقديم مطالب اصلاحية للإدارة الفرنسية ليست جديدة، فقد كان التذمر من الحكم الفرنسي المباشر يدفع بالوطنيين الى تقديم مطالب من حين لآخر وقد قدمت مطالب الجنرال ليوتي عندما كان مقيماً عاماً بالمغرب ومنها حرية الصحافة وإصلاح التعليم وفي 5 نوفمبر 1925 قدمت مطالب الى المقيم العام "ستيغ" ومنها: اصلاح التعليم وتعميمه، وتنظيم العدل، ومنع تقسيم اراضي الجماعات، والتخلي عن اغتصاب اراضي الفلاحين وتحويل الضرائب وفي سنة 1930 بمناسبة صدور الظهير البربري قدمت للإقامة العامة مطالب منها:- احترام نفوذ جلالة الملك توحيد برامج التعليم، احترام اللغة العربية، خضوع جميع المسلمين للشريعة الاسلامية ايقاف حملة التبشير بالمسيحية، الفعو العام عن المعتقلين بنظر الى عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الدار البيضاء، الشركة المغربية للطبع والنشر، 1976، ص149-150.
- (29) يتركب الوفد الذي قدم المطالب الى جلالة الملك من الاساتذة محمد غازي، احمد الشرفاوي، عبد العزيز بن ادريس، ابو بكر القادري، والوفد الذي قدمها للإقامة العامة من الاساتذة: علال الفاسي، محمد اليزيدي، محمد الديوري والوفد الذي قدمها لوزارة الخارجية الفرنسية من الاساتذتين، عمر بن عبد الجليل، ومحمد بن الحسن الوزاتي وقد قضى الوزاتي وابن عبد الجليل 6 اشهر في باريس كورا فيها لجنة لرعاية المطالب من الاشتراكيين والراييكالبيين وقد ابدت كتلة الشمال مطالب الشعب المغربي في رسالة بعثت بها الى السلطان والى وزير خارجية فرنسا تؤكد فيها تأييد هذه المطالب والالاحاح على تنفيذها امضى الرسالتين الاساتذة محمد داود محمد طنانة، ومحمد اقبال، الشهامي الوزاتي الحسين بن عبد الوهاب، عبد السلام بن جلون، محمد المحمودي محمد عمير، محمد باغوز، عبد السلام بن عبد الوهاب بنظر الى عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص150 .
- (30) عبد الكريم غلاب، لمحات من شخصية علال الفاسي، المغرب، 1974، ص180 .
- (31) حددتها المطالب في تسع ومن تعدادها ندرك هدف المطالب الاساسي وهو تحويل السلطة الى الحكومة المغربية والحكومة تتركب من الوزارات الآتية: رئاسة الحكومة، وزارة الداخلية، وزارة العدل، المالية، الاقتصاد، (الفلاحة، التجارة، الصناعة) المواصلات (الاشغال العامة، البريد، البرق الهاتف). الاحباس الصحة.
- (32) لم يتحقق هذا المطالب الا بعد الاستقلال في قانون المغربية والتوحيد والتعريب الذي اصدره البرلمان لسنة 1965
- (33) هذا المطالب ما زال قائماً حتى الان فقد طالب المرحوم الرئيس علال الفاسي في اجتماع لجنة التعليم التابعة للمجلس الاعلى للتخطيط (مارس 68) باعتباره جامعة القرويين جامعة مستقلة بكلياتها الثلاث وتخصيص ميزانية خاصة لها بعد ان خصص لها التخطيط آنذاك 8 ملايين فرنك فقط لمدى 5 سنوات.
- (34) لم ينفذ هذا المطالب حتى الان وما زال المواطنين في البرلمان (سنة 1965) وفي المجلس الاعلى للتخطيط (لجنة التعليم) سنة 68 يطالبون بمنع بمعيارت التبشير من مزاوله نشاطها بحرية واذا كانت لا تحقق كثيراً من النتائج فان بعض الشباب يتمسحون ويجاهر بعضهم بتمسحه.
- (35) مراجعة كتاب (دفاع عن ديموقراطية) ص88 والملحق الاول في الكتاب ص195 .
- (36) المصدر نفسه، ص100 .
- (37) أمين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، دت، ص178 .
- (38) جلال يحيى، المغرب العربي الكبير، الاسكندرية، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966، جم، ص955 .
- (39) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة، دار المعارف ، 1959، ص398 .
- (40) المصدر نفسه ، ص399
- (41) عبدالكريم غلاب ، مصدر سابق ، ص181
- (42) المصدر نفسه ، ص182
- (43) امين سعيد ، المصدر السابق، ص179.